المملكة العربية السعودية
**ديوان رئاسة مجلس الوزراء**

# المرســوم الملكــي

## رقم ٤٣ لعام ١٣٧٧هـ

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

# مرسوم ملكي

الرقم : ٤٣
التـاريخ : ٢٩ ذو القعـدة عـام ١٣٧٧هـ

**بعد الاتكال على الله :**

**نحن سعود بن عبد العزيز آل سعود**
**ملك المملكة العربية السعودية**

بعد الإطلاع على نظام الموظفين العام رقـم ٤٢ الـصادر بتـاريخ ٢٩ ذي القعدة عام ١٣٧٧هـ واستناداً علـى قـرار مجلـس الـوزراء رقـم ١٥٠ تاريخ ١٣٧٧/١١/٢٥هـ وما رفعه إلينا رئيس مجلس الوزراء وبناء على ما أقتضته المصلحة العامة.

أمرنا بما هو آت ...

**المادة الأولى :**

يعاقب بغرامة مالية لا تقل عن ألف ريال ولا تزيد عـن عـشرة آلاف ريال .

١- الموظفـون الرسـميون الـذين يـشتغلون بالتجـارة، وكـذلك الـذين يشتغلون منهم بالمهن الحرة دون أذن نظامي.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

٢- الموظفون الرسميون الذين يقبلون الهدايا والاكراميات أو خلافهما بقصد الإغراء من أرباب المصالح*.

ويعاقب بالعقوبة نفسها المتوطنون مع الموظفين المذكورين والوسطاء في ارتكاب ذلك المحظور موظفين كانوا أو غير موظفين.

**المادة الثانية :**

يعاقب بالسجن مدة لا تزيد عن عشر سنوات أو بغرامة لا تزيد عن عشرين الف ريال كل موظف ثبت ارتكابه لإحدى الجرائم الاتية، وكذلك كل من اشتراك أو تواطأ معه على ارتكابها سواء كانوا موظفين أو غير موظفين.

١- استغلال نفوذ الوظيفة لمصلحة شخصية في داخل الدائرة أو خارجها.

٢- التحكم في أفراد الرعية أو الأفتئات على حق من حقوقهم الشخصية بصورة من الصور أو تكليفهم بما لا يجب عليهم نظاماً.

٣- قبول الرشوة أو طلبها أو قبلوها للغير ،وتطبيق العقوبة نفسها على الراشي والمرتشي والرائش ( الوسيط على السواء)*.

٤- قبول عمولة أو عقد اتفاق على قيام بعمل يغير مجرى قضية من القضايا الشخصية أو يحول دون تنفيذ أمر حكومي صادر بشأن معاملة من المعاملات اياً كان نوعها.

---

* الغيت الفقرة(٢) من المادة الأولى بصدور نظام مكافحة الرشوة.
* الغيت الفقرتين (٣،٤) من المادة الثانية بصدور نظام مكافحة الرشوة.



PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

٥- ســوء الاســتعمال الإداري كالعبــث بالأنظمــة والاوامــر والتعليمــات وبطريـق تنفيـذها امتناعـاً أو تـأخيراً ينـشأ عنـه ضـرر خـاص أو عـام ويدخل ضمن ذلك تعمد تفسير النظم والأوامر والتعليمات علـى غيـر وجهها الصحيح أو في غير موضعها بقصد الأضـرار بمـصلحة حكوميـة لقاء مصلحة شخصية واسـتغلال النفـوذ أيـاً كـان نوعـه فـي تفـسير الأوامر وتنفيذها لمصلحة شخصية عن طريق مباشر أو غير مباشر.

٦- استغلال العقود بما في ذلك عقود المزيدات والمناقصات عن طريق مباشــر أو غيــر مباشــر لمــصلحة شخــصية والعبــث بــأمر الــصرف وتأخيرهـا عـن وقتهـا المحـدد لهـا وحجـز كـل أو بعـض مـا يـستحقه الموظفـون والعمـال مـن رواتـب وأجـور وتـأخير دفعهـا إلـيهم بقـصد الانتفـاع بهـا شخـصياً واسـتغلال جهـود الأفـراد والمـوظفين بـاجور ورواتب صورية أو مفتعلة لفائـدة شخـصية بعـضاً أو كـلاً ، واسـتعمال معلوماته الرسمية لاستغلال العملة في ارتفاعهـا أو هبوطهـا صـرفاً وتبديلاً.

٧- الاختلاس أو التبديد أو التفريط في الأموال العامة صرفاً أو صيانة.

٨- إسـاءة المعاملـة أو الإكـراه باسـم الوظيفـة كالتعـذيب أو القـسوة أو مـصادرة الامـوال وسـلب الحريـات الشخـصية ويـدخل ضـمن ذلـك التنكيل والتغريم والسجن والنفي والاقامة الإجبارية في جهة معينة ودخـول المنـازل بغيـر الطـرق النظاميـة المـشروعة والإكـراه علـى الإعـارة أو الإجـازة أو البيـع أو الـشراء وتحـصيل ضـرائب تزيـد عـن المقادير المستحقة أو المفروضة نظاماً.

---

**مجموعة الأنظمة المتعلقة باختصاصات**

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

**المادة الثالثة :**

فضلاً عن العقوبات المذكورة في المادة السابقة يحكم على من يثبت إدانته بالتعويض المناسب لمن أصابه ضرر وبرد المبالغ التي أخذت بغير وجه شرعي إلى أربابها.

**المادة الرابعة :**

على رئيس مجلس الوزراء والجهات المختصة تنفيذ أمرنا هذا.

والسلام ....

**التوقيع الملكي**

**الكريم**

سعـــود

---

**مجموعة الأنظمة المتعلقة باختصاصات**

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com